ISSN E.2958-6941 ,ISSN P.1818-1074 Vol. 21, issue83 . March. 2025

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

The Impact of Economic Reform Policies on Some Sustainable Development Indicators in Iraq for Period (2004-2022)

Ibtisam Ali Hussein
Administrative Technical College, Department of Financial and Banking Sciences, Middle Technical University, Iraq – Baghdad, Ibtesam1967@mtu.edu.iq

تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)

ابتسام علي حسين
الكلية التقنية الإدارية، قسم تقنيات العلوم المالية والمصرفية، الجامعة التقنية الوسطى، العراق- بغداد.

DOI: https://doi.org/10.71207/ijas.v21i83.3300

Article information

Article history: DD/MM/YY
Received: 25/02/2025
Accepted : 27/03/2025
Available online: 31/03/2025

Keywords: Economic reform, sustainable development, unemployment rates, economic growth.

تاريخ الاستلام:2025/02/25
تاريخ قبول النشر: 2025/03/27
تاريخ النشر: 2025/03/31

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، التنمية المستدامة، معدلات البطالة، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to analyze and measure the impact of economic reform policies and some sustainable development indicators in Iraq on the average per capita share of the gross domestic product (GDP), which expresses economic growth and the sustainability of development for the period (2004-2022). These indicators were represented by the average per capita share of pollution due to toxic carbon dioxide emissions, the ratio of commodity exports to imports, the ratio of spending on research and development to the gross domestic product, and unemployment rates. The researcher used the descriptive analytical approach in addition to economic measurement in addressing the research problem. The research reached a set of conclusions, the most important of which was that economic reform policies contribute to achieving specific goals represented in optimal investment and the sound distribution of economic resources and directing them to the most effective areas of economic activity that best achieve the requirements of stability and economic growth. The research came out with a set of recommendations, the most important of which was the necessity of taking into account the gradualness of reforms and taking into account the social dimension of any structural policy in the economy to ensure the satisfaction of basic needs in society and combating unemployment and poverty.

Citation: Hussein, Ibtisam Ali. (2025). The impact of economic reform policies on some sustainable development indicators in Iraq for period (2004-2022), *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 21 (83), 158-168.

الاقتباس: حسين، ابتسام علي. (2025). تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 21 (83)، 158-168.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي وعن استدامة التنمية للمدة (2004-2022) وتمثلت هذه المؤشرات في كلا من متوسط نصيب الفرد من التلوث بسبب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون السامة ونسبة الصادرات السلعية إلى الواردات ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي فضلاً عن القياس الاقتصادي في معالجة مشكلة البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها تسهم سياسات الإصلاح الاقتصادي في أنجاز أهداف محددة متمثلة في الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى مجالات النشاط الاقتصادي الأكثر فاعلية والأكثر تحقيقا لمتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي وخرج البحث بجملة من التوصيات كان أهمها ضرورة مراعاة التدرج في الإصلاحات والأخذ بالبعد الاجتماعي لأية سياسة هيكلية في الاقتصاد ضمانا لإشباع الحاجات الأساسية في المجتمع ومحاربة البطالة والفقر .

1. مقدمة Introduction

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة تحد من قدرته على تحقيق تنميته الشاملة والمستدامة نتيجة اعتماده الكلي على الصادرات النفطية وعدم تنويع هياكله الاقتصادية وتخلف إنتاجية قطاعاته الاقتصادية مما أسفر عن ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية تمثلت بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي وعدم توفير فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وبالتالي إحداث خفض ملموس في معدلات البطالة ، فضلا عن عدم الاهتمام بالجوانب البيئية مما انعكس ذلك في زيادة نصيب الفرد من التلوث بغاز ثاني أكسيد الكاربون، لذا يكون لزاما على الحكومة انتهاج سياسات أصلاح هيكلي تضمن تحسين كفاءة استخدام الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التنموية وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي وتفعيل مشاركة القطاعين العام والخاص وتوجيه جهودهما نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة برفع الكفاءة الاقتصادية من خلال التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية ،بمساندة عدد من المؤسسات الدولية دون تحميل كلف اجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع ، من منطلق هذه الأهمية تم تناول موضوع بحثنا للتعرف على تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022).

1.1 أهمية البحث Importance of research

تكمن أهمية البحث في محاولته توضيح أهمية الإصلاح الاقتصادي وتحديد نطاقه ومجالاته على نحو دقيق ومدروس وباستعمال حزمة متكاملة من الإجراءات تشمل الاقتصاد الجزئي والكلي لتحديد تأثيره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022).

2.1 مشكلة البحث Research problem

تتركز مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل من الممكن أن تساهم برامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق تأثيرا ايجابيا في التنمية المستدامة من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق.
2. ما نوع واتجاه العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق؟
3. ما هو تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟

3.1 فرضيات البحث Hypothesis of research

1. توجد علاقة ارتباط طردية وموجبة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق.
2. يوجد تأثير معنوي للإصلاح الاقتصادي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

4.1 أهداف البحث Research objectives

1. تسليط الضوء على سياسات الإصلاح الاقتصادي وأنواعه وأهدافه والتنمية المستدامة وخصائصها ومؤشراتها وأبعادها.
2. التعرف على واقع بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2022.
3. تحليل وقياس تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

5.1 منهج البحثResearch methodology

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للبحث فضلا عن القياس الاقتصادي في الجانب العملي، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التطبيقي القائم على استنباط النتائج من خلال استقراء البيانات الإحصائية.

6.1 هيكلية البحثResearch structure

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة, وجاء المبحث الثاني ليتناول بالتحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022) فضلا عن قياس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في تلك المؤشرات للمدة المذكورة.

2. الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة
The theoretical framework for economic reform and sustainable development policies

1.2 مفهوم الإصلاح الاقتصادي The concept of economic reform

يشير مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى الجهود التي تبذلها الدولة لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد بغرض إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي (قاسم،1998، 22).

كما ويشير الإصلاح الاقتصادي أيضا إلى السياسات التي تجعل النفقات متلائمة مع الإيرادات من خلال أيجاد مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية لضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي باعتماد إجراءات تعمل على تحفيز القطاعات السلعية, فضلا عن اعتماد سياسات تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية (عبد العزيز، 2002، 16)

من ذلك نلحظ أن هنالك إختلالات ومشكلات تحتاج إلى برامج لتصحيحها وإصلاح الخلل فيها، في مقدمتها المديونية وارتفاع معدلات التضخم واختلال الهياكل الإنتاجية وغيرها من المشكلات الاقتصادية، وأن الإصلاح الاقتصادي يشمل تلك السياسات التي تحقق أفضل تعبئة للموارد والفائض الاقتصادي وتوجيهها إلى مجالات النشاط الاقتصادي الأكثر فاعلية والأكثر تحقيقاً للاستقرار والنمو الاقتصادي.

2.2 أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي Types of economic reform programs

تصنف برامج الإصلاح الاقتصادي إلى إصلاحات للاقتصاد الكلي وإصلاحات تنال الاقتصاد الجزئي, إما من حيث السياسات فتصنف إلى سياسات في جانب الطلب وسياسات في جانب العرض, ومن حيث الأهداف تصنف إلى إجراءات الاستقرار الاقتصادي وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية, ومن حيث المدة الزمنية فتصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل, ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية فتصنف برامج الإصلاح إلى حزمتين من السياسات هي:

1- **سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي**: هي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبق لخلق حالة توازن مستقر في الاقتصاد، ويمكن إجمال أهداف برامج التثبيت الاقتصادي بالآتي: (محمد :2018، 3)
   أ. التقليل من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع القدرات الاقتصادية للأفراد.
   ب. معالجة مشكلة البطالة بالإبقاء على مستويات مرتفعة من تشغيل القوى العاملة.
   ت. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
   ث. تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2- **سياسات التكييف الهيكلي:** هي سياسات طويلة الأجل أوصى البنك الدولي باعتمادها في حالة فشل سياسات التثبيت الاقتصادي، وتعد من الجوانب المهمة في برامج التكييف الهيكلي والتي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات ومعالجة مشكلة الديون الخارجية من خلال التأثير في جانب العرض (علي،760،2002).

كما وتهدف هذه السياسات إلى زيادة الإنتاج المحلي لاسيما من السلع المخصصة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف أنتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي (العاني،2000 ،82).

3.2 أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي Objectives of economic reform policies

أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تقود إلى أنجاز أهداف محددة تتمثل بالآتي :-(الناصر،2005، 220-221)

1. الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية.
2. الحد من ضغط الديون على الاقتصاد والتخفيف من عبء المديونية.
3. حماية الصناعة الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.
4. جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم والحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.
5. العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى.
6. رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر توطين معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية.

7. التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
8. زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
9. خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام لتعذر الدولة عن أدارتها بكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع.
10. تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية-التعليم-الصحة).
11. استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يؤدي إلى احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات.
12. السعي لتوسيع الطاقات الإنتاجية للبلد, بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان عبر تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد.

4.2 مفهوم التنمية المستدامة The concept of sustainable development

منذ تسعينات القرن الماضي تغيرت النظرة إلى مفهوم التنمية وظهر بشكل جلي وواضح مفهوم التنمية المستدامة، فبدءا من قمة الأرض الأولى في ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 بدأ الحديث بشكل جدي عن البعد البيئي وكيفية تضمينه في التنمية كي تكون تنمية مستدامة وهو مفهوم يختلف عن المفاهيم السابقة في إدخال البعد البيئي والتركيز على حق الأجيال القادمة في الحصول على بيئة نظيفة ومستدامة. إن إدخال البعد البيئي إلى مفهوم التنمية فضلا عن الأبعاد السابقة قد أدى إلى تركيز الأضواء على ما تتعرض له الكرة الأرضية من عوامل تلوث عديدة لها آثار سلبية كبيرة علي حياة العنصر البشري والمطالب بموجب ذلك بالمحافظة على بيئة خالية من المخاطر التي تهددها كتلوث المياه وتلوث الجو بغاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المنبعثة ، لذا تعددت تعريفات التنمية المستدامة إلا أن أول تعريف لها هو ما ورد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 والذي عرفها بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم (غنيم وأبو زنط :2010: 25).

كما عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي، والمحيط الاجتماعي، والمحيط الصناعي) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها. (سليمان ،2009)

وتعرف التنمية المستدامة بأنها مجموعة السياسات المتخذة لنقل المجتمع إلى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وهدم الإنسان لها (حسونة عبد الغني، 2012). أي أنها التنمية التي تؤكد على استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقصها كالتربة والمياه الجوفية.

وقد استخدم الاقتصاديين مفهوم الاستدامة للتعبير عن التوازن المطلوب بين النمو والمحافظة على البيئة فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تتركز الاستدامة في ثلاث عناصر وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع والتي لا يمكن فصلها عن بعض لان الاختلال في أحدها يؤثر في الأهداف الأساسية للاستدامة.

5.2 أهداف التنمية المستدامةSustainable Development Goals

في25سبتمبر2015 اعتمدت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرارا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال2030للتنمية المستدامة" يشتمل على17هدف للتنمية المستدامة،(جمعية الأمم المتحدة للبيئة، 2016)وتضمنت أهداف التنمية المستدامة سبعة عشر هدفاً مهما، وفيما يلي أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 والمتمثلة في: (Megyesiova & Lieskovska,2018)

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وخاصة الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا.
2. توفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. توفير أنماط صحية جيدة لكافة أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لجميع الأعمار وبالتالي المساهمة في خفض نسبة الوفيات.
4. تعزيز فرص التعلّم للبنات والبنين لجميع الأعمار والفئات الاجتماعية.
5. القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين.
6. ضمان توافر مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع.
7. توفير الخدمات الأساسية للأفراد بتكلفة ميسورة (الكهرباء، الطاقة النظيفة والمستدامة).
8. توفير العمل اللائق للجميع وتعزيز الوظائف الخضراء.
9. إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

11. الاهتمام بالمدن الخضراء المستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وتنفيذ برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
13. اتّخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد، ومنع التلوث البحري بجميع أنواعه، بما في ذلك الحطام البحري.
15. حماية البرية وترميمها وتعزيز استدامتها، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر.
16. تطبيق السلام والعدل والحد من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات في كل مكان.
17. عقد الشراكة من أجل التنمية المستدامة (الشؤون المالية، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة).

6.2 مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة Indicators and dimensions of sustainable development

1. مؤشرات التنمية المستدامة

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في الدولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات وتتمثل أبرزها في عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منها: (عبد الغني :2020، 422)

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
- معدل البطالة

2. أبعاد التنمية المستدامة

وتتمثل في ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وكما موضح في الشكل التالي :(الكبيسي وآخرون :2019)

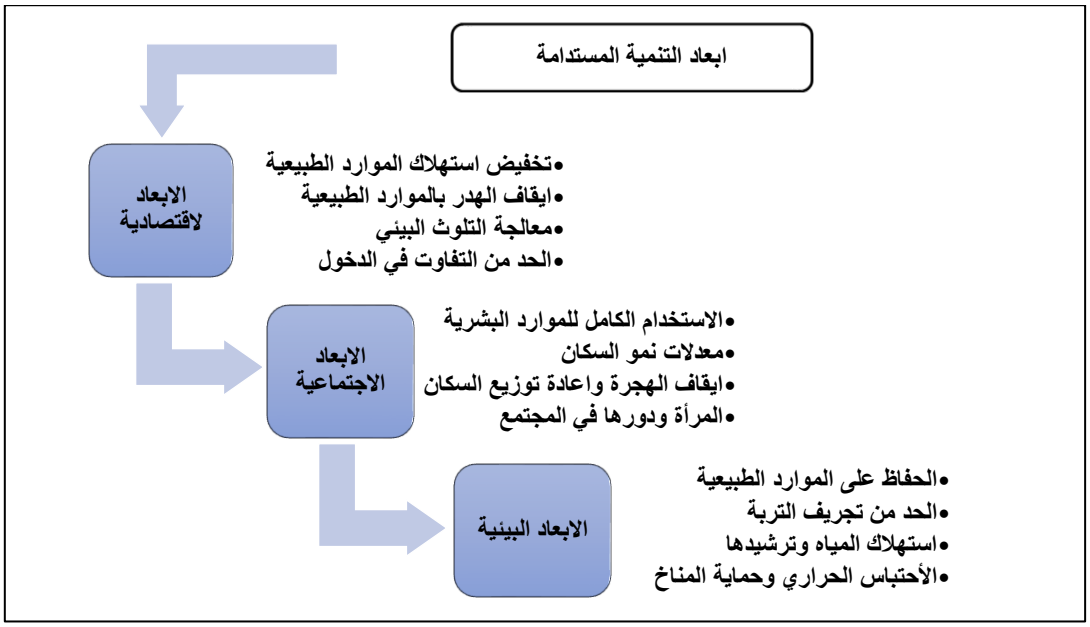

المصدر: من اعداد الباحث

شكل (1) ابعاد التنمية المستدامة

3. تحليل وقياس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

Analyzing and measuring the impact of economic reform policies on some sustainable development indicators in Iraq

1.3 تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

Analysis of sustainable development indicators in Iraq

نتيجة صعوبة الحصول على جميع البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة في العراق سيتم التركيز على البعض منها والموضحة في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول (1) تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنة	متوسط نصيب الفرد من Gdpبالأسعار الجارية	نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية %	معدل البطالة	التلوث من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد/طن متري)	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من Gdp
2004	1961581.44	83.606	26.8	3.20	%3
2005	2629674.878	100.702	17.9	3.16	%3
2006	3317874.169	163.193	17.5	3.02	%4
2007	3754996.746	184.000	16.9	3.34	%5
2008	4923218.736	179.530	15.3	3.10	%3
2009	4125922.196	94.984	15.2	3.25	%5
2010	4988136.827	117.873	12.0	3.65	%5
2011	6518900.576	166.863	11.1	3.68	%3
2012	7431755.458	159.660	11.9	3.04	%3
2013	7795404.867	151.565	12.1	4.20	%3
2014	7397101.933	157.927	15.6	3.90	%4
2015	5528667.589	111 .261	15.4	3.74	%4
2016	5444555.882	120.726	10.8	3.88	%4
2017	5968382.054	152.007	10.9	4.13	%5
2018	7053794.827	188.822	12.7	4.25	%4
2019	7102125.627	140.329	13.8	4.44	%3
2020	4950792.663	97.219	13.7	3.82	%4
2021	7302224. 111	130.530	13.8	4.30	%4
2022	7586555.335	150.208	14.0	4.44	%4

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، سنوات متفرقة.
- وزارة المالية، دائرة الموازنة، سنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
- موقع البنك الدولي على الانترنيت على الرابط www.dataalbankaldawli.org

يتضح من بيانات الجدول (1) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق شهد تقلبات مستمرة خلال مدة البحث فبعد أن كان (1961581.44) مليون دينار ارتفع إلى (7795404.867) مليون دينار عام (2013) وذلك نتيجة زيادة تصدير النفط العراقي وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية لكنه عاود الانخفاض عام (2014) حيث بلغ (7397101.933) مليون دينار بسبب تدهور الوضع الأمني نتيجة الحرب على داعش، أما سبب انخفاضه إلى (4950792.663) مليون دينار عام (2020) فكان نتيجة انتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية .

أما بالنسبة لمؤشر الصادرات السلعية كنسبة مئوية من الواردات السلعية والذي يعكس الميزان التجاري للبلد ومقدار التغير في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية ، فيمكن أن يرتبط هذا المؤشر بعلاقة طردية مع التنمية المستدامة إذا ما تم تحسين كفاءة تخصيص الموارد والتنويع الاقتصادي في البلد كما يمكن أن يكون لهذا المؤشر آثارا عكسية ، خاصة إذا ما تم الاستخدام غير الكفء للموارد الاقتصادية ، أي عدم اخذ التكاليف البيئية للإنتاج بنظر الاعتبار (استنزاف الموارد) ، حيث تشير بيانات الجدول (1) أن الصادرات السلعية كنسبة من الواردات السلعية كانت متذبذبة أيضا بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية إذ تشكل الصادرات النفطية نسبة(%95) (united nation,2010,p2010) فضلا عن زيادة الواردات السلعية نتيجة قلة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ، مما يدل على

عدم استقرار الميزان التجاري في العراق ، أما فيما يخص مؤشر البطالة فنلاحظ تذبذب نسبتها بشكل كبير،إذ نلحظ أن معدلات البطالة كانت متقلبة أيضا أثناء مدة البحث فبعد أن كانت نسبتها(17.9) في عام (2005) انخفضت إلى نسبة (15.3) في عام (2008) واستمرت بالانخفاض في الأعوام اللاحقة حتى وصلت إلى نسبة(14 %)عام 2022 نتيجة لإطلاق الوظائف الحكومية إلى بعض الفئات الاجتماعية من خريجي المهن الطبية والأوائل على المعاهد والجامعات العراقية وخريجي الدراسات العليا.

أما فيما يخص نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتي مصدرها كثرة الانبعاث من حرق الوقود واستهلاك الطاقة وما تسببه هذه الانبعاثات من أضرار صحية وبيئية حيث نلاحظ ومن خلال بيانات الجدول (1) تزايد نسبة هذا المؤشر أثناء مدة البحث حيث زاد متوسط نصيب الفرد من هذه الانبعاثات من(3%) طن متري عام (2004) إلى (4%) طن متري عام 2022، وهذا يعد مؤشرا خطيرا إذ أن النسبة المستهدفة عالميا والمنصوص عليها في الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة هو (1.5%) طن متري وهذا يدل على أن العراق من ضمن الدول ذات التلوث المرتفع في العالم.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المؤسسية والمتمثلة في مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نسبة (3%) عام (2004) ارتفعت غلى (4%) عام (2022) مما يدل على أن الإنفاق على البحث العلمي يشكل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهذا يشير إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير المعرفي.

2.3 قياس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة

Measuring the impact of economic reform policies on some sustainable development indicators

1. **توصيف النموذج القياسي:** سيتم الاعتماد على المتغيرات التالية في توصيف النموذج القياسي

جدول (2) توصيف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	الوصف
C02	انبعاث ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد من التلوث طن متري)
UR	معدل البطالة
X/M	الصادرات السلعية كنسبة مئوية من الواردات السلعية
EXR	الإنفاق على البحث والتطوير نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
PRGDP	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع في الدراسة
Prog	المتغير الوهمي ويعكس سياسات الإصلاح الاقتصادي إذ يساوي واحد إذا كان برنامج الإصلاح مطبق وصفر إذا كان البرنامج غير مطبق

المصدر: من عمل الباحثة.

وعليه يمكن صياغة النموذج القياسي كالاتي:

$$PRGDP=F(CO2.UR.X/M, EXR,Prog)$$

وعلى ضوء البيانات الواردة في الجدول (2) تم تقدير العلاقة بين المتغيرات أعلاه وكالاتي:

2. **اختبار التوزيع الطبيعي**

أن اختبار التوزيع الطبيعي يحدد توزيع البيانات، ويتم إجرائه باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية وأهمها اختبار كولمكروفسميرنوف واختبار شابيرو ولدى اعتماد هذا الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (3) التالي:

جدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	قيمة اختبار Kolmogorov smirnov	مستوى الدلالة Sig.	قيمة اختبار Shapiro – wilk	مستوى الدلالة Sig.
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.190	0.200	0.664	0.668
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	0.143	0.200	0.919	0.107
معدل البطالة	0.233	0.091	0.815	0.141
نسبة الصادرات السلعية من واردات السلع	0.157	0.200	0.952	0.424
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	0.223	0.085	0.908	0.311
المتغير الوهمي	0.123	0.310	0.717	0.102

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS-26

يتضح من خلال نتائج جدول (3) أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) هي اكبر من (0.05) لكلا الاختبارين وللمتغير المعتمد والمتغيرات التوضيحية (المستقلة) المدروسة وعليه فان هذا يشير إلى أن البيانات تتوزع طبيعيا.

3. اختبار التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة Multi collinearity test

إن التعدد الخطي ظاهرة إحصائية تمثل وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار ارتباطاً وثيقاً، وهدفه عدم وجود ارتباط قوي عالٍ بين المتغيرات مما يؤدي لحدوث مشكلة التعدد الخطي، إذ ينبغي التخلص من أحد المتغيرات عند التحليل لأن الارتباط العالي يدل على أنهما يقيسان الشيء نفسه لأنه لا يتم معرفة التأثير بينهما حيث يتم قياس كلاهما بنفس الشيء، ومن المقاييس الأكثر تداولاً لتحديد التعدد الخطي هو **عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)وقيمة التسامح (Tolerance)** التي يجب أن تكون أكبر من أو مساوي لقيمة (0.10)، وإن معكوس عامل (تضخم التباينVIF) هو أقل أو مساوي لقيمة (10) وذلك لتحديد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

جدول (4) اختبار التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغيرات المستقلة	معاملات التعدد الخطي	
		عامل تضخم التباينVIF	قيمة التسامحTolerance
X1	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	1.203	0.527
X2	معدل البطالة	2.035	0.662
X3	نسبة الصادرات السلعية من واردات السلع	1.421	0.428
X4	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	1.623	0.552
X5	المتغير الوهمي	2.201	0.751

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS-26.

ومن الجدول رقم (4) تتضح نتائج قيم عامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة وتعد القيم مقبولة وذلك لأنها أقل من (10)، وتبين أن قيم التسامح (Tolerance) للمتغيرات المستقلة أكبر من (0.10) وهذا يدل على إنه لا توجد مشكلة التعدد الخطي

4. اختبار الارتباط الذاتي (دوربين واتسون) Durbin-Watson Test

يعتبر اختبار دوربين واتسون (Durbin-Watson) من الاختبارات التي تستخدم في نماذج الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية للتحقق من وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين أخطاء النموذج، أن قيمة دوربين واتسون تقع دائما بين 0 و 4، إذ تقارن مع قيمتين جدولية من جداول خاصة للاختبار يرمز للقيمة الصغيرة D_L والقيمة الكبيرة D_u فإذا كانت

$DW > D_u$ لا يوجد ارتباط ذاتي

$Dw < D_l$ يوجد ارتباط ذاتي

$D_L < DW > D_U$ لا يمكن الحكم في وجود ارتباط ذاتي أم لا

وبعد حساب قيمة الاختبار من بيانات البحث وجد أن القيمة هي 1.832 في حين بلغت القيم الجدولية للاختبار هما 0.561 الصغرى و 1.767 الكبرى عند حجم عينة 19 ولخمسة متغيرات مستقلة أي أن

$$DW=1.832 > D_U=1.767$$

والنتيجة تعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

5. تقدير النموذج القياسي:

عند النظر إلى بيانات الجدول (5) والخاص بتقدير النموذج القياسي نجد أن بعض المتغيرات ترتبط بعلاقة معنوية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبعض الآخر لم تكن العلاقة بينها معنوية وكالآتي:

جدول (5) نتائج تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط المتعدد r	معامل التحديد R^2	معاملات الانحدار β	الحد الثابت α	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	0.853	0.728	1453680.1	5154195.3	*2.402	**6.695	0.025	معنوية
معدل البطالة			-26704.9		*2.318		0.025	معنوية
نسبة الصادرات السلعية من واردات السلع			1078.1		1.184		0.216	غير معنوية
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي			-623316.9		*1.798		0.049	معنوية
المتغير الوهمي			44444.7		0.059		0.954	غير معنوية
نتائج التأثير	مستوى الدلالة للعلاقة الكلية هو 0.002 ويدل على أن العلاقة معنوية عالية بثقة 99%							

*تمثل أن القيمة المعنوية بثقة (95%)

**تمثل أن القيمة المعنوية بثقة (99%)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS-24.

يبين جدول (5) اختبار التأثير المتعدد للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع التنمية المستدامة التي تتطلب نموا اقتصاديا عبر تحسين معدلات الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ توضح النتائج قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.728)، وهذا يدل على أن نسبة مساهمة المؤشرات المدروسة كانت بنسبة (72.8%) في التغيرات التي حدثت في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإما النسبة المتبقية والبالغة (27.2%) فترجع إلى عوامل غير معروفة ولم تظهر في النموذج، وإن أية زيادة في قيمة كل من المتغيرات المستقلة المدروسة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي تمثلت بمعاملات الانحدار(β) بمقدار (1453680.1 و 26704.9- و1078.1 و 623316.9-و44444.7) على الترتيب، وان قيمة (t) المحسوبة لكل متغير مستقل كانت أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.761) عند مستوى معنوية (0.05)، وتشير قيمة (F) المحسوبة الكلية للعلاقة (6.695) بأنها أكبر من القيمة الجدولية التي بلغت (5.04) عند مستوى معنوية (0.01) بمستوى ثقة (99%).

4. الاستنتاجات والتوصياتConclusions and recommendations

1.4 الاستنتاجاتConclusions

1. أن استدامة التنمية تتطلب ارتفاعا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس على متوسط دخل الفرد منه باعتبار تحقيق رفاهية الفرد هو هدف التنمية الاقتصادية.
2. تشمل سياسات الإصلاح الاقتصادي تلك الإجراءات التي تحقق أفضل تعبئة للموارد والفائض الاقتصادي وتوجيهها إلى مجالات النشاط الاقتصادي الأكثر فاعلية والأكثر تحقيقاً لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي.
3. بين اختبار التأثير المتعدد لمؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية المدروسة وسياسات الإصلاح الاقتصادي المتمثل بالمتغير الوهمي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي، إن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.728) وهذه دلالة على أن نسبة مساهمة المؤشرات المدروسة ساهمت بنسبة (72.8%) في التغيرات التي حدثت في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إما النسبة المتبقية والبالغة (27.2%) فترجع إلى عوامل غير معروفة ولم تظهر في النموذج.
4. بلغ مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة (3%) عام (2004) ارتفعت إلى (4%) عام (2022) مما يدل على أن الإنفاق على البحث العلمي يشكل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهذا يشير إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير المعرفي.
5. يرتبط مؤشر الصادرات السلعية كنسبة مئوية من الواردات السلعية والذي يعكس الميزان التجاري للبلد ومقدار التغير في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية بعلاقة طردية مع التنمية المستدامة عبر تحسين كفاءة تخصيص

الموارد والتنويع الاقتصادي في البلد كما يمكن أن يكون لهذا المؤشر آثارا عكسية خاصة إذا ما تم الاستخدام غير الكفء للموارد الاقتصادية.

6. الاستدامة تعبر عن التوازن المطلوب بين النمو والمحافظة على البيئة فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية وتتركز الاستدامة في ثلاث عناصر البيئة والاقتصاد والمجتمع والتي لا يمكن فصلها عن بعضها لان الاختلال في أحدها يؤثر في الأهداف الأساسية للاستدامة.
7. يعاني العراق من تدهور كبير في موارده الطبيعية وتراجع في أداءه الاقتصادي، مما انعكس سلبا على الجانب الاجتماعي من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني المستوى المعيشي نتيجة لاعتماده على الاقتصاد الريعي وعدم تنويع موارده الاقتصادية ما زاد من ارتفاع مستويات الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها، وهذا ما يفرض الاستخدام الرشيد لهذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة.

2.4 التوصيات Recommendations

1. مراعاة التدرج في الإصلاحات والأخذ بالبعد الاجتماعي لأية سياسة هيكلية في الاقتصاد ضمانا لإشباع الحاجات الأساسية في المجتمع ومحاربة الفقر والبطالة.
2. شرح برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي لفئات المجتمع كافة للمساهمة في إنجاحه مع ضرورة أن تكون تلك البرامج ذات توجه إنساني تراعي توفير الخدمات الصحية والتعليمية للفئات المحرومة في المجتمع.
3. تضمين سياسات الإصلاح الاقتصادي استراتيجيات محددة تضمن تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي فضلا عن توجيه القطاع المصرفي على تقديم القروض للمشاريع التنموية التي تخدم الاقتصاد الوطني.
4. إنشاء سوق للعمل يتضمن إحصائيات دقيقة للعاطلين عن العمل للمساهمة بتوفير حد أدنى معقول من الدخل يسمح للارتقاء بنوعية الحياة فضلا عن تشجيع الشباب المتعلم على القيام بمشاريعهم الخاصة وحث الجهاز المصرفي على تقديم القروض القصيرة الأجل والميسرة لهم.
5. التقويم المستمر لخطوات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق ومقارنته بالأهداف المحددة سلفا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو التعديل اللازم في وقته.
6. رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر توطين معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية فضلا عن التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في رفع متوسط دخل الفرد العراقي وتحسين مستواه المعيشي.

المصادر References

1. إسماعيل، عبد الرحمن. (2004). مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
2. البنك المركزي العراقي. (2024). التقارير السنوية لعدة سنوات، منوفر على الرابط: https://cbi.iq/page/150 تم الحصول عليه بتاريخ 2025/2/1
3. الربيعي، هشام سالم. (2002). أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة في بلدان الآسكوا، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
4. العاني، أسامة عبد المجيد. (2000). أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة, منظمة الوحدة الاقتصادية العربية , السنة الثانية عشر, العدد20, القاهرة.
5. عبد العزيز، إكرام. (2002). الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط1، بغداد.
6. عبد الغني، محمد فتحي. (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
7. علي، عدنان عباس (2002). الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (30)، العدد (4).
8. غنيم وأبو زنط, عثمان محمد وماجدة. (2010). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

9. قاسم، منى. (1998). الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
10. الكبيسي، عامر خضير وآخرون (2019). دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، الرياض، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية.
11. الكبيسي، لورنس يحيى صالح. (2005). التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
12. محمد، علاء جاسم. (2018). أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق، دراسة حالة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد التاسع، العدد الثالث، الجزء الثاني يوليو 2018، القاهرة، الصفحات (1-22).
13. مراد، ناصر. (2009). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، 18(46)، 105-126.
14. ناصر عبيد الناصر. (2005). سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي, مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية, المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق.
15. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2008). التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دار الكتاب القطرية، قطر.
16. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. (2024). المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة، متوفر على الرابط: https://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts تم الحصول عليه بتاريخ 2025/2/1.
17. وزارة المالية/ دائرة الموازنة. (2024). قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنوات متعددة، متوفر على الرابط: https://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx تم الحصول عليه بتاريخ 2025/2/1.
18. Megyesiova, S., & Lieskovska, V. (2018). Analysis of the sustainable development indicators in the OECD countries. *Sustainability*, *10*(12), 4554.
19. World Bank Data. (2024). General Data, available at: https://microdata.worldbank.org/index.php/home , Retrieved 2/3/2025.

نبذة عن المؤلف
ا.م.د. ابتسام علي حسين: دكتوراه اقتصاد من جامعة بغداد -تخصص علوم مالية ونقدية، لديها أكثر من ٢٥ بحث منشور في العديد من المجلات العلمية المحلية والدولية، شاركت في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والدولية، عضو هيئة تحرير في العديد من المجلات العربية والدولية، عضو لجنة علمية في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والعربية

About the Author
Assistant Professor Ibtisam Ali Hussein: PhD in Economics from the University of Baghdad, specializing in Financial and Monetary Sciences. She has more than 25 published research papers in numerous local and international academic journals. She has participated in numerous local and international academic conferences. She is an editorial board member of numerous Arab and international journals and a member of the scientific committees of numerous local and Arab academic conferences.